

غيرها من الأسماء المحذوفة فالجواب جميع ذلك وإن عارضه المحذوف فدل على محذوفه لأنه يختلف
 الفعل لأن أشلة الفعل وإن اختلفت في إزنتها ومبعضها فانها تجرى مجرى المثال الواحد حتى أنه
 إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر الأثرى أنهم لما حذفوا هزة يكرم ونحوه لا
 عوضوا منه إذ وجدوها في مصدره فقالوا أكراما وليس كذلك الجمع من الواحد ولا
 الكبير والتصغير لأنه ليس كل واحد من هذه المثال جاريا تجرى صاحبه فيكون إذا حذف
 من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف كان كأنه فيه كما ذكرنا في أشلة الفعل فإن قلت
 فقد نجد بعض ما حذف من الأسماء موهوبا في الأفعال ولفظها نحو قولهم أحموت عشرة
 وأبوت عشرة وأشدنا أبو على عن الرياشي

ويشترط أن يكونا كان

وقالوا بدبت إليه بدأ وأبدت ودميت تدمي دما وغير ذلك وشرحت بالنسب فوهبت
 به فقد استعملت الأفعال من هذه الكلم كما استعملت فيما أوردته فهذا ساقط عنا
 لأننا إنما قلنا إن هذه المثال من الأفعال تجرى المثال الواحد لقيام بعضها مقام بعض وشركا
 في اللفظ وليس أب بمثل من أشلة الفعل ولا باسم فاعل ولا مصدر ولا مفعول فيكون
 جميع المحذوف منه في البوت كأنه موهود في اب وانما اب من البوت كمدق ومكحلة من
 دقت وكملت فقد علمت بما ذكرناه تداخل الأصول الثلاثة التي هي الاسم والفعل
 والحرف وتمازجها وتقدم بعضها على بعض تارة وتأخره عنه أخرى فلهذا ما ذهب أبو
 على إلى أن هذه اللغة وقمت طبقة واحدة وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات
 الجارية تجرى الحروف نحوها هيبت وهاجيت وهاجأت وهاجأت وسأسأت
 وشاشأت وهذا كثير في الزجر **باب** في اللغة المأخوذة قياسا وهذا
 موضع كان في ظاهره تعجرا وهو أكثر من أن احصيه الأثرى أنهم يقولون في باب
 التكسير كل ما كان على فعل فان تكسبه على أقله وعا على ذلك من ابنة الثلاث
 فكسبه في الفقه على أفعال فلما احتجبت إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب قلقت
 أربعا قياسا على أفعال وكذلك وكذلك سائر ما لم تكسبه من هذا الباب وكذلك
 قولهم إذا كان الماضي على فعل فان المضارع منه على يفعل وكذلك سائر ما اهلوه
 من أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء الأكلنة والأزمنة والتصغير والتكسير

تجربى

انما

انما اصلها ذلك ليقاس عليه ولولا ذلك لاختاروا إلى ذكر جميع الالفاظ التي على تلك الأبنية
 كما فعلوا في سائر ما فقهوه من الفاظ اللغة التي لا بد من لفظها كترقيتها ولا يمكن ضبطها بقياس
 من يرجع إليه فيها نحو حجر وداير وما أشبه ذلك وعلى ذلك قدموا في اول المقصور والموثق
 ما يدرك بالقياس والأمارات ثم أتوه ما لا بد له من السماع والروايات وكذلك المذكور
 فهذا مذهب العلماء بلغة العرب فيما ذكرناه فاحضه على ما حدته واه ولا ترتب به فربوكير
 وفيما جئنا به منه كانت **باب** في نداخل الاصول الثلاثية والرابعة والخامسة
 اعلم ان الثلاث في شته على ضربين منه ما لا شك في حروف اصله نحو يهيب وضارب ومضرب
 وما أشبه ذلك مما لا يرتاب به في جميع تصرفه فلا يحتاج فيه إلى نظر ومنه ما يتقارب
 لفظا مع الآخر معناه فيندخل اللفظان ويوهم كل واحد منهما انه من اصل الآخر وهو
 على الحقيقة من اصل غيره وذلك نحو قولهم شئ رخص رخصا لفظيا كما ترى متقارب
 ومعناها أيضا متقارب لان الرخص الضعيف والرخص اللين لكن لام احدهما او ولام الآخر
 دال والواو فيه زائدة فلو بدلت من رخص مثل جعفر لقلت رخصي ومن رخص رخصي
 ومن ذلك رجل ضابط وضبطا ومعناها واحد ومنه قوله

تعدون عقر النيب افضل مجدكم : بنى صطري لولا انكى المعنا

فضياط يحتمل تقا لا كخياط وفيها لا كخياط وفوقها لا كخياط فان قلت فان فوعا لم يأتي
 صفة قبل اللفظ يحتمله وان كانت اللغة تمنعه ومن ذلك لوقة والوقفة وصوص
 واصوص ونجوع والنجوع وبنجوع وضيغ وضيغين في قول ابى زيد ومن ذلك حية
 وحوأ حيتية من مضاعف الياء لان سبويه حكى في الإضافة إلى حية بن بريدلة حيويت
 فظهر الياء عينا في النسب يدل على كونه من مضاعف الياء اذ ليس في كلامهم حيويت
 ولولا هذه الحكاية لوجب كون الحية من لفظ الحراء لان باب شويت وطويت أكثر من
 باب حيتت وحيتت ولان فعلا في المعاناة انما يأتي من لفظ المعائب نحو عطار من
 العطر وعصاف من العصب فهذا يدل على قوة التمازج وغلبته للقياس لان معانها واحدا
 غالب قياسا وقد يمرض التماثل في صنعة الشعر فبى انه قد جنس وليس في الحقيقة
 تجنسا وذلك كقول الفطامى مستحقين فؤادا ما فؤادى فؤاد من تركيب ذى وفؤاد
 من تركيب ذى وفؤاد قول الآخر وتسويف العذاب من السواقي فالاول من تركيب